

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: صندوق النقد يطالب الدول الأفريقية النفطية بخفض الدعم ورفع الضرائب

- تحليل إخباري: 37.4 مليار دولار قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ في الشرق الأوسط بنهاية الربع الثالث

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجديوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

البنوك الأمريكية توسع حيازاتها من سندات الخزنة إلى 2.4 تريليون دولار

موقع أرقام

ارتفعت حيازة البنوك الأمريكية من سندات الخزنة الحكومية إلى 2.4 تريليون دولار وهو المستوى الأعلى منذ بدأ البنك المركزي تجميع البيانات في عام 1973. يأتي هذا في الوقت الذي قلصت فيه البنوك حجم الإقراض المقدم للشركات الأمريكية لصالح الاستثمار في سندات الخزنة الآمنة، وهو ما يثير قلق المراقبين والذين يشيرون إلى خطورة فشل مستويات الإقراض في مواكبة مستوى الودائع المتزايد. وأحد الأسباب التي تجعل البنوك تتجه إلى توسيع حيازاتها من السندات الحكومية، هو كونها منخفضة المخاطر، وتتمتع بتصنيف ائتماني مرتفع، وتعتبر قيمتها مستقرة بشكل كبير مقارنة بغيرها من الأوراق المالية. وساهم أيضاً في ذلك، مطالبة الجهات التنظيمية للمؤسسات المالية في أعقاب الكساد العظيم بالاحتفاظ بأصول سائلة كافية، كضمان على قدرتها على تجاوز أي أزمة مالية أخرى، وهو ما يعني تعزيز ميزانياتها العمومية بأصول آمنة. ويتم أيضاً تنفيذ ما يسمى باختبارات الضغط بصورة متكررة على البنوك من قبل المراجعين الخارجيين، محاولين التنبؤ بما يمكن أن يحدث في أسوأ السيناريوهات، ووجود الكثير من سندات الخزينة في القوائم المالية يساعد تلك البنوك على تجاوز هذه الاختبارات. وفي الوقت نفسه شددت البنوك إجراءات الفحص والتأمين من أجل تحديد من يمكنه الحصول على قروض، لتترك العديد من طالبي الإقراض أصحاب المخاطر العالية غير قادرين على الحصول على الائتمان إلا بأسعار فائدة عالية. ووفقاً لـ "بلومبرج" انخفض معدل نمو القروض التجارية لدى "بنك أوف أمريكا" على سبيل المثال من أكثر من 10% إلى أقل من 5%. وفي الوقت نفسه لاتزال تعاني القروض الاستهلاكية من حالة ركود، لتنكمش للربع الـ 23 على التوالي.

"موديز" تحذر من تخفيض التصنيف الائتماني لبريطانيا ما لم تضمن الوصول للسوق الموحد

موقع أرقام

قالت وكالة "موديز" في بيان لها، إن بريطانيا تواجه خطر تخفيض تصنيفها الائتماني حال فشلت في الحفاظ على العوامل الأساسية التي تضمن وصولها للسوق الأوروبي الموحد. وأضافت الوكالة أن التصنيف السيادي للمملكة المتحدة "Aa1" قد يتم تخفيضه إذا خسرت بريطانيا حق الوصول إلى السوق الأوروبي الموحد في أعقاب قرارها بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي من شأنه إضعاف النمو على المدى المتوسط وتقويض مصداقية السياسة المالية للبلاد. ومنحت "موديز" التصنيف الائتماني لبريطانيا نظرة سلبية عقب التصويت لصالح قرار الانسحاب من الاتحاد الأوروبي في يونيو الماضي، متوقعة أن تؤدي حالة عدم اليقين وضعف الثقة إلى تباطؤ النمو. وأشارت الوكالة في بيانها إلى أن تأثير الانسحاب البريطاني على آفاق النمو في المملكة المتحدة يعتمد على العلاقات الجديدة مع الاتحاد الأوروبي. وتابعت: أحد السيناريوهات المتوقعة هو التوصل لعدة اتفاقات تتيح الوصول إلى السوق الموحد للسلع والخدمات لا سيما الخدمات المالية، لكن هذه النتيجة ما زالت غير مؤكدة حتى الآن.

"اتحاد الغرف الخليجية" يدعو حكومات دول الخليج إلى التدرج في تطبيق ضريبة القيمة المضافة

موقع أرقام

دعا اتحاد غرف دول مجلس التعاون لدول الخليج، حكومات بلاده إلى التدرج في تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وإطلاع القطاع الخاص والمواطنين على تفاصيل وآليات تطبيقها والقطاعات التي سوف تطبق فيها ومدى تأثيرها. وذكر الاتحاد أن فرض ضريبة القيمة المضافة يجب أن لا يتم في نقطة دخول البضائع المستوردة إلى الدول الخليجية لأنها سوف تعد حينئذ كرسوم جمركية إضافية، وإنما يتم فرضها متى ما تمت عملية بيعها الفعلية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

كما أكد على أن التوجه لتطبيق الضرائب في دول المجلس يجب أن يأخذ بالاعتبار عدم الحد من استثمارات القطاع الخاص في هذا الوقت الذي تحتاج فيه الاقتصاديات الوطنية لمزيد من الإنفاق والاستثمار، كذلك أن يتزامن معه تشريعات ملائمة للشفافية وإعادة توجيه جزء من إيرادات الضرائب للقطاعات غير النفطية المراد تحفيزها وزيادة دورها في تنويع مصادر الدخل.

وطالب بتوجيه قسم من الأموال المحصلة من هيكلية الدعم نحو دعم المشروعات الصناعية، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ورأى الاتحاد أن فرض ضريبة القيمة المضافة سيتحملة المستهلك النهائي وأصحاب الأعمال والنشاط التجاري عموماً، مبيناً أنه في حال تم تقديم بيئة ضريبية واضحة ومعقولة فربما يكون ذلك من مصلحة الجميع.

كما دعا إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص الخليجي في وضع الترتيبات النهائية قبل شروع دول المجلس في تطبيق ضريبة القيمة المضافة لما قد ينتج عن ذلك آثار سلبية على المستهلك الخليجي وقطاع الأعمال إذا لم يؤخذ في الاعتبار رأي القطاع الخاص حول الآثار السلبية والإيجابية التي قد تترتب من تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

ووفق البيانات المتوفرة في "أرقام" تعترزم دول الخليج تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بداية العام 2018.

"فيتش" تتوقع ارتفاع وتيرة إصدار الشركات في دول الخليج للسندات والصكوك تدريجياً في 2017

موقع أرقام

توقعت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني، أن تشهد وتيرة إصدار الشركات للسندات في دول الخليج ارتفاعاً تدريجياً خلال العام القادم 2017. وأشارت الوكالة إلى أن انخفاض السيولة لدى البنوك والتي تسببت بإحجامها عن الإقراض خلق فجوة في التمويل لدى الشركات مما سيدفعها للأسواق المالية طلباً للتمويل.

وقالت إن الشركات الخليجية ستقوم بإصدار صكوك أو مزيج من الصكوك والسندات معاً وذلك بدلاً من إصدارها للسندات فقط بغرض جذب فئة أوسع من المستثمرين.

وأوضحت أن الإصدار الأخير للسندات السعودية، إضافة إلى الإصدار المماثل في أبوظبي وقطر، سيخلق مرجعية سعرية تدعم نمو أوسع لأسواق المال في منطقة الخليج.

وأضافت "فيتش" أن التشريعات الجديدة الهادفة لتسهيل الإجراءات التنظيمية في أسواق الدين والتي تبنتها عدة دول خليجية كالسعودية والكويت وعمان والإمارات ستساعد في تسريع عمليات إصدار السندات والصكوك وتقليل تكلفتها.

"جولدمان ساكس": أسعار النفط ستعجز نحو 40 دولاراً للبرميل لو فشل اتفاق "أوبك"

موقع أرقام

حذر محللون لدى بنك "جولدمان ساكس (GS.N)" من هبوط أسعار النفط بأكثر من 10% حال فشل منظمة "أوبك" بتنفيذ اتفاق خفض الإنتاج - في اجتماع نهاية الشهر الجاري - لكبح تخمة المعروض العالمي.

وأشار أحد المحللين إلى أن الشكوك تتزايد بخصوص تنسيق الجهود لكبح إنتاج النفط وهو ما يندرج بانخفاض أسعار النفط نحو 40 دولاراً للبرميل لو فشلت "أوبك" في تنفيذ الاتفاق.

ولم يحدد محللو البنك ما إذا كانوا يقصدون انخفاض أسعار "نايمكس" أو "برنت" حال فشل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الجزائر خلال سبتمبر/أيلول الماضي بشكل مبدئي بتحديد الإنتاج بين 32.5 مليون برميل يومياً و33 مليون برميل يومياً.

قيمة صفقات الاستحواذ في الشرق الأوسط وأفريقيا تفقر 400%

موقع صحيفة المال

قفزت قيمة صفقات الاستحواذ على الشركات في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا - ميا - بحوالي 400% خلال الربع الثالث من العام الحالي، لتتجاوز 30 مليار دولار لتسجل أعلى زيادة فصلية منذ 12 عاماً على الأقل، مقارنة مع نفس الربع من العام الماضي.

وذكرت وكالة بلومبرج أن صفقات الاستحواذ على الشركات في الشرق الأوسط وأفريقيا انتعشت خلال الربع الماضي، مع اتجاه الدول والشركات إلى تنويع استثماراتها بعيداً عن صناعة البترول، بعد أن هبطت أسعار البترول بأكثر من 60% منذ حوالي 27 شهراً وحتى الآن.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

واستطاع بنك UBS جروب السويسري أن يحتل المركز الأول هذا العام حتى الآن في حجم صفقات الاستحواذ في الشرق الأوسط التي أشرف عليها، ليشهد أفضل عام له منذ حوالي عشر سنوات، برغم أنه لم يكن ضمن أفضل 5 بنوك منذ عام 2009، وكان خارج تصنيف أفضل البنوك بالنسبة لهذه الصفقات خلال العام الماضي.

خبراء ألمان: على المركزي الأوروبي خفض مشترياته من السندات

موقع أرقام

حث خبراء ألمان البنك المركزي الأوروبي بتقليص حجم برنامج مشترياته من السندات حيث يرون أنه سيدفع العديد من الحكومات في منطقة اليورو على إرجاء إصلاحات اقتصادية رئيسية. وأشار المجلس الألماني لخبراء الاقتصاد إلى أن سياسة التيسير الكمي في منطقة اليورو لم تعد مناسبة مع الوضع في الاعتبار التعافي الاقتصادي في دول التكتل الموحد. وطالب مجلس الخبراء رئيس المركزي "ماريو دراغي" بإبطاء وتيرة مشتريات السندات التي أطلقها البنك لتحفيز النظام المالي وإنعاش النمو في منطقة اليورو. وأوضح رئيس المجلس الألماني "كريستوف شميدت" في حوار لـ "فرانس برس" بأن برنامج التيسير الكمي الذي أطلقه البنك المركزي تسبب في تباطؤ حكومات دول منطقة اليورو في تنفيذ الإصلاحات اللازمة. وتوقع الخبراء الألمان أن يسجل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو 1.6% خلال عام 2016 و1.4% في عام 2017.

التأثير على مصر:

تشير تقديرات المؤسسات الدولية إلى استمرار الضغوط على اقتصاديات منطقة الخليج والصين في ظل تباطؤ نمو المناخ الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى ظهور عمليات وتغيرات قد تؤدي إلى رفع درجة المخاطر لعدد من الاقتصاديات، خاصة الصين، وذلك في ضوء الإفراط في تقديم الديون مما أدى في النهاية إلى رفع درجة المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد الصيني - أحد الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لمصر خلال المرحلة الحالية. يتعين على مصر التركيز خلال الفترة المقبلة على تطوير البنية الاقتصادية الداخلية، والاعتماد بشكل كبير على تنمية القواعد الصناعية والتشجيع الحقيقي لصناعات المكونات، وذلك من خلال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ففي ظل استمرار التقلبات على المستوى العالمي أصبحت احتمالات حدوث ركود اقتصادي وتباطؤ في معدلات النمو العالمية متزايدة، مما يستدعي تحفيز محركات نمو مستدامة تكون أقل تأثراً نسبياً بالأوضاع العالمية مما سيدعم من معدلات النمو الاقتصادي المحلي. كذلك من الهام الانتباه إلى أن توقعات أغلب التقارير الدولية للأوضاع الاقتصادية بمنطقة الخليج قد تؤثر على فرص الطلب على العمالة المصرية بالخليج وهو ما يستدعي الاستمرار في برامج الإصلاح الاقتصادي المصرية بمعدلات أسرع لرفع معدلات توفير فرص العمل الداخلية ولاستيعاب التباطؤ المتوقع في تحويلات المصريين العاملين في الخارج، مع الأخذ في الاعتبار الحذر في التوسع في معدلات النمو للدين العام خاصة وأن تفاقم أزمة الديون السيادية عالمياً مع نقص مصادر التمويل يمثل عنصر مخاطرة متزايد للاقتصاد العالمي حالياً.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: صندوق النقد يطالب الدول الأفريقية النفطية بخفض الدعم ورفع الضرائب

صحيفة «الشرق الأوسط»

طالب صندوق النقد الدولي الدول الأفريقية المصدرة للنفط والسلع الأولية، بإلغاء الدعم ورفع الضرائب لمواجهة أبطأ معدلات نمو فيها خلال ما يزيد على 20 عاما.

وخفض الصندوق ومقره واشنطن توقعاته لنمو دول أفريقيا جنوب الصحراء في 2016 إلى 1.4 في المائة من ثلاثة في المائة في مايو مع تضرر اقتصادات مثل نيجيريا وزامبيا من انخفاض أسعار السلع الأولية.

وقال أبيبي سيلاسي مدير إدارة أفريقيا في صندوق النقد، إن النمو قد يبدأ في التعافي العام المقبل ليرتفع إلى ثلاثة في المائة ولكن ذلك يتوقف علي تطبيق الاقتصادات المتعثرة لإصلاحات في الموازنة. ونقلت «رويترز» عنه القول: «إذا لم تفعل الدول ذلك ستزداد نقاط الضعف وستتفاقم أزمة الأداء الاقتصادي الضعيف التي نشهدها حتى الآن».

وفي السنوات العشر السابقة لهبوط أسعار السلع الأولية كان النمو الاقتصادي في أفريقيا يتجاوز خمسة في المائة ولكنه ينزل الآن بسبب 23 دولة تعتمد على الموارد الطبيعية مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا وأنغولا. وفي حين بلغ متوسط معدل النمو ثلاثة في المائة العام الماضي فإن دولاً تتمتع بموارد اقتصادية أكثر تنوعاً مثل رواندا والسنغال ستواصل تسجيل معدلات نمو تفوق خمسة في المائة.

وتسعى نيجيريا - التي تعاني من أول موجة كساد فيما يزيد على 20 عاما - إلى توسيع قاعدتها الضريبية وتعويض تراجع الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار النفط.

وقال سيلاسي إن دين نيجيريا المنخفض مصدر قوة لها، مضيفاً أنه ينبغي للمسؤولين إشاعة قدر أكبر من الثقة من خلال سياسات واضحة ومتسقة. وأضاف أن زامبيا التي تضررت من انخفاض أسعار النحاس يمكنها توفير بعض المال بإلغاء دعم الوقود. وتعترم دول شرق أفريقيا سد العجز في الميزانية هذا العام باللجوء لأسواق المال الدولية.

وقال سيلاسي إن الدول الأفريقية بحاجة لإحداث توازن بين الدين التجاري مثل السندات الدولية وصور أخرى للتمويل الأقل تكلفة من مؤسسات تنمية. وأصدرت عدة دول سندات دولية لأول مرة في السنوات الأخيرة ولكن وتيرة الإصدارات تباطأت.

وقال سيلاسي إن السندات الدولية: «لا يمكن أن تكون مصدر التمويل الرئيسي للدول. إنها مكملة لأشكال أخرى من التمويل والأمر المهم أنك تسعى لتقليص تمويل العجز لأقل مستوى ممكن».

وتعاني أفريقيا من تراجع أسعار النفط وأزمة مواجهة الهجرة العشوائية، فضلاً عن الاضطرابات المسلحة التي طالت أكبر الدول أفريقيًا في إنتاج النفط - نيجيريا.

وكانت منسقة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني قد قالت الأسبوع الماضي، إن الجهود الأوروبية لمواجهة الهجرة بالتنسيق مع دول المنشأ والعبور الأفريقية بدأت تؤتي ثمارها، بعد أربعة أشهر من اعتماد التكتل نهج العصي والجزر المثير للجدل. ويكافح الاتحاد الأوروبي تدفقات الهجرة بعد أن وصل أكثر من مليون شخص إلى القارة العام الماضي. وفر الكثير من المهاجرين من الحرب والعنف في الشرق الأوسط، ولكن البعض الآخر هرب من الفقر وبحثاً عن حياة أفضل.

وفي يونيو الماضي، اقترحت المفوضية الأوروبية عقد اتفاقيات مع الدول الشريكة بهدف مكافحة شبكات التهريب وتعزيز الأوضاع الاقتصادية لتقليل أسباب هرب الناس، في حين ربطت أيضاً سياسات التنمية بالتعاون في مجال الهجرة. وقالت المفوضية الأوروبية إن العمل بدأ مع خمس دول تحظى بأولوية وهي النيجر ونيجيريا والسنغال ومالي وإثيوبيا.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وكانت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل، قد اختتمت أسبوعًا خصصته لأفريقيا يوم 14 من الشهر الحالي، على أمل الحد من تدفق المهاجرين وطالبي اللجوء إلى أوروبا هربًا من قارة تعاني من النزاعات والفقر. ودعت ميركل إلى زيادة المساعدة إلى الكثير من الدول الأفريقية في وقت تظل ألمانيا الاقتصاد الأوروبي الأول والوجهة المفضلة لطالبي اللجوء.

والهدف من هذه المساعي الحد من تدفق المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا هربًا من الفقر والنزاعات. منذ مطلع العام الحالي عبر أكثر من 300 ألف مهاجر البحر المتوسط غالبيتهم من أفريقيا جنوب الصحراء، بحسب المفوضية العليا للاجئين. ومن أجل وقف تدفق المهاجرين من أفريقيا، بذلت ميركل جهودًا من أجل التوصل إلى اتفاقات شبيهة بالاتفاق الموقع بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في مارس الماضي والذي ينص على وقف تركيا لانطلاق المهاجرين من أراضيها إلى اليونان لقاء تلقيها مساعدة بقيمة ثلاثة مليارات يورو. وقالت في سبتمبر الماضي إنه يجب «توقيع اتفاق مشابه أولًا مع مصر أيضًا مع دول أفريقية أخرى». وتعددت برلين بتقديم مساعدة عسكرية بقيمة 10 ملايين يورو إلى النيجر بلد العبور الرئيسي للمهاجرين وأخرى للتنمية بقيمة 17 مليونًا، وهي مبالغ متواضعة بالمقارنة مع «خطة مارشال» التي طالب بها الرئيس محمد ايسوفو.

التأثير على مصر:

تزامنت الرؤية الأفريقية حاليًا مع بدء الحكومة المصرية في سياسات ترشيد الإنفاق وهو ما يعتبر خطوة هامة تساهم في تخفيض عجز الموازنة ورفع فرص توجيه موارد الدولة إلى الأنشطة الأولى بالرعاية خاصة التعليم والصحة وتحسين معدلات تخصيص الموارد. وتعتبر أبرز البنود التي يمكن التوفير منها على المدى القصير حاليًا تخفيض الإنفاق على البعثات الخارجية وتخفيض عدد المستشارين في الجهاز الإداري للدولة وإعداد منظومة لإدارة الإنفاق الجاري للجهاز الحكومي وترشيد الإنفاق على الطاقة والمياه بأجهزة الدولة، ورفع معدلات الصيانة لخفض الاحتياج للاستبدال بمنتجات جديدة، وضبط منظومة الحوافز والمكافآت وربطها مباشرة بالإنتاج، لكن يجب ترجمة خطة ترشيد الإنفاق الحكومي إلى إجراءات تنفيذية بإصدار قرار تنفيذي، وذلك بهدف السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة، مع عدم المساس ببند الموازنة مثل الأجور والاستثمارات، وباب المستلزمات السلعية والخدمية هو ما سيتم خفض جزء من الإنفاق الحكومي به. إلا أن هناك ضرورة لتحويل وتغيير منهج إعداد الموازنة العامة للدولة الحالي للبدء في تطبيق موازنة البرامج والأداء على عدد من الجهات والوزارات بالموازنة بما يربط بين تنفيذ الموازنة ومؤشرات الأداء الاقتصادي المستهدفة منها. مع الأخذ في الاعتبار أنه من الممكن تحقيق وفر حقيقي في حجم الدعم المدرج ضمن الموازنة إذا ما تم الترشيح في آلياته المستخدمة خاصة بالنسبة لربط منظومة الدعم بصورة متكاملة تتيح توجيه الدعم لمستحقيه وتوفير الفاقد الناتج عن مشكلات عدم دقة البيانات وتكاملها وترابطها مما يتيح انعكاسًا أفضل لمنظومة الدعم على معيشة المواطنين المصريين.

نشير إلى أن الموازنة العامة للدولة لازالت حتى الآن تعكس ارتفاعًا في عدد من بنود الإنفاق مثل الأجور ومدفوعات خدمة الدين مما يقلص من مساحة الوفر المالي الذي كان من المفترض أن يوجه في الأساس إلى الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي ويرجع النمو في العجز بالموازنة بالأساس إلى كونها تضمنت إيرادات مبالغ فيها عند إعداد مشروع الموازنة خاصة بالنسبة للإيرادات الضريبية رغم التباطؤ الاقتصادي النسبي الذي تشهده البلاد لعوامل داخلية وخارجية مؤخرًا.

كما يجب التأكيد على أنه لكي تؤدي سياسة خفض الإنفاق إلى تحقيق العوائد المرجوة يجب أن توجه أيضًا للهيئات والشركات القابضة والشركات التابعة لها وذلك في إطار برنامج اقتصادي طموح يستهدف زيادة الإيرادات وخفض الإنفاق وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع القطاع الخاص.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل إخباري: 37.4 مليار دولار قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ في الشرق الأوسط بنهاية الربع الثالث

موقع صحيفة البورصة

أصدرت "تومسون رويترز" تقريرها الفصلي حول الاستثمار المصرفي في منطقة الشرق الأوسط والذي أظهر زيادة الاعتماد على أدوات الدين مقابل زيادة رؤوس الأموال في ظل التوترات الكبيرة التي تشهدها المنطقة.

وأشارت تقديرات "تومسون رويترز" و"فريمان للاستشارات" إلى أن عمولات بنوك الاستثمار في الشرق الأوسط بلغت 580.7 مليون دولار أميركي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، بارتفاع نسبته 11% عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وقال نديم نجار، مدير عام تومسون رويترز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ المعلنة في الشرق الأوسط بلغت 37.4 مليار دولار أميركي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، أي أكثر بنسبة 19% عن الفترة نفسها من العام الماضي، كما أن قيمة الصفقات في المنطقة تعد الأعلى المسجلة في تسعة أشهر منذ 2010.

وأضاف أن إجمالي إصدارات الأسهم والأسهم المرتبطة بحقوق المساهمين في الشرق الأوسط خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بلغ 1.5 مليار دولار، أي أقل بنسبة 72% من القيمة المسجلة في نفس الفترة من العام الماضي، وهي أقل قيمة مسجلة في فترة أول تسعة أشهر منذ 2004.

في المقابل أشار نجار إلى أن إصدارات الديون في الشرق الأوسط بلغت 43.8 مليارات دولار أميركي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2016 مدعومة بالرغم القياسي المسجل في الربع الثاني من العام الحالي، وهي أعلى بنسبة 75% عن القيمة المسجلة في الفترة نفسها من العام الماضي، كما أنها القيمة الأعلى المسجلة في أول تسعة أشهر من السنة منذ بدء رصد الإصدارات في 1980.

وبالنسبة لرسم الخدمات المصرفية الاستثمارية، فإن إجمالي رسوم عمليات الاندماج والاستحواذ المنجزة بلغ 158.3 مليون دولار أميركي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، بانخفاض 23% عن الفترة نفسها من العام الماضي، وهو أقل أداء مسجل في أول تسعة أشهر منذ 2012. أما عمولات إصدارات الأسهم فانخفضت بنسبة 64% عن القيمة المسجلة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2015، لتبلغ 29.1 مليون دولار، وهي أقل قيمة مسجلة في أول تسعة شهور منذ 2009، بينما ارتفعت رسوم إصدارات الديون 64% إلى 83.2 مليون دولار.

وشكلت رسوم القروض المجمع 53% من إجمالي رسوم الأنشطة المصرفية الاستثمارية في الشرق الأوسط، وهي أعلى حصة مسجلة في أول تسعة أشهر منذ 2002. واستحوذت عمولات خدمات استشارات صفقات الاندماج والاستحواذ على 27% من إجمالي الرسوم في المنطقة، بينما شكلت عمولات الأسهم والديون المجمع 19% من إجمالي الرسوم.

واستحوذت مجموعة "ميتسوبيشي يو.أف.جي" المالية على معظم رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية في الشرق الأوسط خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2016، بدعم من ارتفاع رسوم إصدارات الديون المشتركة، لتحصل على 36.5 مليون دولار أميركي، أي ما يشكل 6.3% من إجمالي الرسوم. وتصدر بنك "روتشيلد" قائمة المشاركات في عمليات الدمج والاستحواذ المنجزة بحصة تبلغ 12.9% من رسوم خدمات الاستشارات، في حين حصل بنك "أتش أس بي سي" على المركز الأول من حيث رسوم إصدارات الديون، متقدماً عن المركز الثاني الذي بلغه في العام الماضي. بينما احتلت شركة "سامبا كابيتال" المركز الأول من ناحية رسوم الاكتتابات بالأسهم، مسجلة 13 مليون دولار، أي 45% من إجمالي رسوم الاكتتابات بالأسهم. أما مجموعة "ميتسوبيشي يو.أف.جي" المالية فاستحوذت على أعلى قيمة لرسوم ترتيب القروض المشتركة في الشرق الأوسط، مسجلة 32.2 مليون دولار وحصة سوقية تبلغ 10.4%.

وبالنسبة لصفقات الاندماج والاستحواذ، تمثلت أكبر صفقة اندماج في منطقة الشرق الأوسط خلال العام الحالي حتى الآن بإعلان اندماج بنكي أبوظبي الوطني والخليج الأول ضمن صفقة بقيمة 14.1 مليار دولار، وهي أكبر صفقة اندماج محلي على مستوى منطقة الشرق الأوسط على الإطلاق. وبدعم من هذه الصفقة، فقد سجل نشاط صفقات الاندماج والاستحواذ المحلية وضمن نطاق الشرق الأوسط ارتفاعاً بنسبة 149% في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي لتصل إلى 20.5 مليار دولار. وانخفضت قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ الصادرة بنسبة 22% مقارنة بأول تسعة شهور من العام الماضي، لتبلغ 11.4 مليار دولار أميركي.

وشكلت عمليات الاستحواذ في الخارج المنفذة من قبل جهات قطرية 41% من إجمالي صفقات الاندماج والاستحواذ الصادرة في منطقة الشرق الأوسط. أما صفقات الاستحواذ التي قامت بها شركات سعودية وإماراتية فشكلت على التوالي 34% و11% من الإجمالي. وشهدت صفقات الاندماج والاستحواذ الواردة تراجعاً بنسبة 53% لتصل إلى 2.2 مليار دولار أميركي.

وتصدر القطاع المالي قائمة القطاعات الأكثر نشاطاً في الشرق الأوسط، ليستحوذ على 45% من صفقات الاندماج والاستحواذ في المنطقة، تلاه قطاعا التكنولوجيا والعقارات. واحتل مصرفاً "كريدي سويس" و"يو بي أس" اللذين قدما الاستشارات في عملية اندماج بنكي أبوظبي الوطني والخليج الأول، على المركزين الأول والثاني على التوالي في قائمة تصنيف المؤسسات المشاركة في عمليات الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

فيما يتعلق بأسواق الأسهم، جمعت ستة طروح أولية 811.9 مليون دولار، أي 54% من إجمالي النشاط بالمنطقة خلال الأشهر التسعة الأولى من 2016، في حين استأثرت عمليات طرح أسهم زيادة رأس المال على 46% من النشاط. واستحوذت "سامبا كابيتال"، الذراع الاستثمارية لمجموعة سامبا المالية السعودية، على معظم رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية في الشرق الأوسط خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2016، لتبلغ حصتها السوقية 31%. أما بالنسبة لأسواق الدين، تصدرت قطر قائمة الدول الأكثر نشاطاً في أسواق الديون بالشرق الأوسط، بحصة تبلغ 36%، تليها الإمارات وسلطنة عُمان. وارتفع حجم إصدارات الديون الإسلامية على مستوى العالم 26% لتصل إلى 28 مليار دولار أميركي في أول تسعة شهور من 2016، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وتصدر بنك "جيه بيه مورغان" تصنيف الشرق الأوسط في ترتيب إصدار السندات خلال أول تسعة شهور من العام الحالي، بحصة سوقية بلغت 9.2%، في حين احتلت مجموعة "سي آي إم بي" المالية المرتبة الأولى في ترتيب إصدارات الديون الإسلامية بحصة سوقية بلغت 14.76%.

التأثير على مصر:

يشهد العالم عمليات استحواذات كبرى خلال الفترة الأخيرة في ظل تعثر أصول عدد من الشركات الكبرى بعد الأزمة الاقتصادية العالمية خلال الفترة الماضية. وقد كشف تراجع البورصة المصرية خلال العامين الأخيرين عن وجود فرص للاستحواذ على العديد من الشركات المهمة والاستراتيجية بأسعار رخيصة نتيجة التأثيرات السياسية والأمنية، ورغم الضوابط المشددة في القانون في مثل هذه الحالات إلا أن هذه العمليات عادة ما تتم في إطار قانوني يتيح تنفيذها خصوصاً في ظل تفتت هيكل ملكية العديد من الشركات والمخاوف لدى المستثمرين الأفراد بشأن طول فترة الاحتفاظ نتيجة عدم استقرار الأوضاع.

كما يؤكد العديد من المؤشرات أن الفترة الأخيرة تظهر أن ميول المستثمرين تتجه نحو اقتناص الفرص والصفقات الرخيصة، وفقاً لقاعدة (حال وجود عدد محدود من المستثمرين في السوق، والكثير من الأصول المعروضة للبيع، ينفذ المستثمرون أقوى الصفقات الاستثمارية الرخيصة). ويجب هنا التأكيد على أن عمليات الاستحواذ التي شهدتها السوق خلال الأعوام الماضية أدت إلى تدفق سيولة كبيرة نظراً لقيام هذه الشركات بعمليات إعادة هيكلة لتلك الشركات التي تم الاستحواذ عليها وتطوير خطوط إنتاجها ما أدى إلى زيادة طاقتها الإنتاجية وارتفاع الطلب على الأيدي العاملة. ونشير الي أن ما ساعد على توجه الشركات الغربية لدخول السوق المصرية عبر عدد من عمليات الاستحواذ هو الفرص المتاحة للاستثمار سواء كانت صناعية أو زراعية أو سياحية. لهذا في الوقت الحالي ورغم عدم الاستقرار السياسي إلا أن الشواهد تؤكد على الاهتمام الدولي بالاستثمار في مصر خاصة إذا ما اتخذت الدولة خطوات أكثر جدية لمعالجة المنازعات القانونية في القضايا الاقتصادية.

من الواضح أن الشركات الأوروبية والأمريكية بدأت تبحث عن موارد جديدة لها والدخول في نشاطات لها القدرة على تحقيق أرباح، خاصة بعد أن بدأت تواجه منافسة شرسة مع الشركات الصينية والهندية والكورية التي بدأت تغزو إفريقيا بشكل كبير مستحوذة على ما يقرب من 60% من الاستثمارات في إفريقيا. كما أن أغلب الشركات العالمية بدأت تبحث عن بدائل من أجل خلق كيانات جديدة ناشئة لها القدرة على تحقيق أرباح كبيرة من أجل تعويض خسائرها التي منيت بها إثر الأزمة المالية العالمية بحيث تكون نقطة انطلاق لها في أسواق أخرى وفي مقدمتها إفريقيا التي أصبحت الملاذ الآمن لهذه الشركات نظراً لما تتمتع به هذه المناطق من ثروات معدنية وسوق استهلاكي كبير. لهذا فإن قطاعات مثل الأغذية والزراعة والدواء والبتروكيماويات والموارد الأساسية المصرية قد تكون خلال الفترة القادمة هدفاً قوياً لعمليات استحواذ مما يستدعي ضرورة تشديد الرقابة على التعاملات خلال هذه الفترة مع وضع آلية قانونية جديدة لتخارج كبار المساهمين.

ونشير إلى أن عودة الثقة إلى قطاع الملكية الخاصة في مصر في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية تدعم التفاعل بشأن الاستثمارات للقطاعات الأكثر قدرة على النمو مثل الرعاية الصحية والتعليم والسلع الاستهلاكية والنفط والغاز، ومن المرجح أن تستفيد هذه القطاعات من خطط الإنفاق الحكومي والتغييرات التشريعية. وتعتبر قطاعات النقل، والطرق ذات التعرّف المرورية، والموانئ والطاقة قطاعات جذابة للمستثمرين لأنها تجلب مليارات الدولارات في الإنفاق الرأسمالي، يضاف إلى ذلك أن ندرة الشركات التي يمكن الاستثمار فيها والضوابط المفروضة على شركات الملكية الخاصة المتعلقة بالاستحواذ على الحصص لا تزال يعيق تدفق عروض الشراء وقد تجبر العناصر الديناميكية شركات الملكية الخاصة على إعادة النظر في طرق ممارسة أعمالها، من حيث طرق البحث عن الشركات، وهيكل الرقابة وإعداد التقارير.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

انخفضت مؤشرات الأسهم الصينية في ختام التداولات، لكنها حققت مكاسب أسبوعية للمرة الرابعة على التوالي مستفيدة من صدور بيانات اقتصادية عززت من آفاق نمو الاقتصاد الصيني.

وأظهرت بيانات هذا الأسبوع، ارتفاع مؤشر مديري المشتريات الصناعي الرسمي، إلى 51.2 نقطة في أكتوبر من 50.4 نقطة في سبتمبر، وهي أسرع ونيرة نمو خلال عامين.

فيما ارتفع مؤشر "Caixin" الخاص لمديري المشتريات الصناعي إلى 51.2 نقطة من 50.1 نقطة، وارتفع أيضاً مؤشر مديري المشتريات الخدمي إلى 52.4 نقطة من 52 نقطة وهو أعلى مستوى في أربعة أشهر.

وتعرضت الأسهم الصينية لضغوط هبوطية هذا الأسبوع مع تراجع الأسواق العالمية، نتيجة حالة عدم اليقين إزاء الانتخابات الأمريكية. وفي ختام التداولات، انخفض مؤشر "شغهاي" المركب بنسبة 0.1% إلى 3125 نقطة، لكنه حقق مكاسب أسبوعية بنسبة 0.7%.

انخفضت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام التعاملات، مع خسائر الشركات الإلكترونية، رغم تراجع قيمة الين أمام الدولار وظهور بيانات اقتصادية إيجابية.

وارتفع مؤشر "نيكي" لمديري المشتريات الخدمي في اليابان إلى 50.5 نقطة خلال أكتوبر من 48.2 نقطة في، وتعكس القراءة أعلى 50 نقطة نمو النشاط بينما ما دون هذا المستوى يشير إلى الانكماش.

ويأتي هذا مع تواصل قلق المستثمرين المحليين تجاه الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي ستجرى الأسبوع القادم وما ستسفر عنه من نتائج، لا سيما مع تقدم المرشح الجمهوري "دونالد ترامب" مؤخراً في بعض استطلاعات الرأي على منافسته الديمقراطية "هيلاري كلينتون".

وانخفض سهم "مازدا" للسيارات بنسبة 5.1% إلى 1570 ينا، بعدما خفضت الشركة توقعاتها لأرباح العام بأكمله بنحو 13%.

وفي ختام التداولات، انخفض مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 1.35% إلى 16905 نقاط، فيما هبط مؤشر "توبكس" بنسبة 1.55% إلى 1347 نقطة.

كما انخفضت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة للجلسة التاسعة على التوالي – وهي أطول سلسلة خسائر منذ عام 1980 – متخلفة عن مكاسبها السابقة الجمعة، وذلك وسط قلق بين المستثمرين قبيل انعقاد انتخابات الرئاسة الأسبوع القادم مع استمرار تقييم تقرير الوظائف الشهري، وسجلت المؤشرات الرئيسية خسائر أسبوعية.

وهبط مؤشر "داو جونز" الصناعي بحوالي 42 نقطة إلى 17888 نقطة بعد مكاسب بحوالي 50 نقطة، كما تراجع مؤشر "نازداك" (- 12 نقطة) إلى 5046 نقطة، بينما انخفض مؤشر "S&P 500" القياسي (- 3.5 نقطة) إلى 2085 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" خسائر بنسبة 1.5%، كما سجل "S&P 500" الأوسع نطاقاً خسائر بنسبة 1.9%، في حين سجل "نازداك" خسائر هذا الأسبوع بنسبة 2.8%.

وفي الأسواق الأوروبية، تراجع "ستوكس يوروب 600" بنسبة 0.9% أو بحوالي 3 نقاط إلى 328.7 نقطة، وسجل المؤشر القياسي خسائر أسبوعية بنسبة 3.6% هي الأكبر منذ فبراير الماضي.

وانخفض مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (- 104 نقاط) إلى 6686 نقطة، كما هبط مؤشر "داكس" الألماني (- 72 نقطة) إلى 10253.6 نقطة، بينما تراجع مؤشر "كاك" الفرنسي (- 38.5 نقطة) إلى 4373 نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم ديسمبر عند التسوية بنسبة 0.1% أو بمقدار 1.20 دولار إلى 1304.50 دولار للأوقية وحقق المعدن النفيس مكاسب هذا الأسبوع بنسبة 2.2%.

وفي أسواق النفط، انخفض "نايمكس" الأمريكي بنسبة 1.3% أو بمقدار 59 سنتاً وأغلق عند 44.07 دولار للبرميل، وهو أدنى إغلاق منذ 20 سبتمبر/أيلول مسجلاً خسائر أسبوعية بنسبة 9.5% هي الأكبر منذ منتصف يناير الماضي، كما تراجع "برنت" القياسي بنسبة 1.7% أو بمقدار 77 سنتاً وأغلق عند 45.58 دولار للبرميل، وهو أدنى إغلاق منذ بداية سبتمبر/أيلول، وسجل خسائر هذا الأسبوع بحوالي 8%.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، أظهر تقرير الوظائف الشهري الصادر اليوم إضافة الاقتصاد الأمريكي 161 ألف وظيفة خلال أكتوبر/تشرين الأول الماضي وانخفاض معدل البطالة إلى 4.9% من 5%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التقرير الشهري للوظائف الأمريكية

توقعات	السابق	الحالي	التغير
عدد الوظائف "ألف"	175.00	161.00	(30)
نسبة البطالة "%	4.9	4.9	0.1 %
متوسط الأجر في الساعة "دولار"	--	25.92	0.4 %
عدد ساعات العمل الأسبوعية	--	--	--
	34.4		

التأثير على مصر:

شهدت أغلب المؤشرات العالمية ميلا ناحية الهبوط مع تواصل قلق المستثمرين المحليين تجاه الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي ستجرى الأسبوع القادم وما ستسفر عنه من نتائج، لا سيما مع تقدم المرشح الجمهوري "دونالد ترامب" مؤخراً في بعض استطلاعات الرأي على منافسته الديمقراطية "هيلاري كلينتون". إلا أن مؤشرات البورصة المصرية خلال تعاملات الأسبوع المنقضي شهدت صعوداً قوياً مدعومة بقرار البنك المركزي التاريخي بتحرير سعر الصرف وتنفيذ خطوات جديدة من برنامج الإصلاح الاقتصادي تقرب مصر من الحصول على قرض صندوق النقد الدولي. ولكن رغم الصعود القوي لا زالت معدلات التداول تشير إلى وجود سيولة غير موظفة راغبة في الاستثمار بالبورصة إذا تحسنت الأوضاع خلال الفترة القادمة.

نعيد التأكيد على أن اتجاه الدولة حالياً لدراسة طرح حصص من شركات في البورصة المصرية أو بالأسواق العالمية يستلزم دراسة لتوقيت الطرح وآليات التسعير وفرص نجاحه في ظل الأوضاع العالمية التي يشهدها أغلب الأسواق العالمية خلال الفترة الحالية وذلك لضمان وجود فرص حقيقية لنجاح الطروحات المخطط لها بالأسواق وتحقيق الهدف منها ضمن الحزمة التمويلية التي أعلنت عنها الحكومة المصرية كما نؤكد على أن البورصة المصرية تحتاج إلى المزيد من الاهتمام الحكومي لاتمام عملية تطويرها وتحسين الأثر التشريعي والمؤسسي لها وهو ما يستلزم الإسراع بتعديل قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 بالإضافة إلى تعديل القرار الجمهوري المسئول عن تنظيم الشكل المؤسسي للبورصة المصرية لإتاحة مزيد من المرونة الاستثمارية وتعزيز الأدوات الرقابية وزيادة عدد الأدوات الاستثمارية المتاحة للتداول.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.